مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد التاسع والستون (نوفمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد التاسع والستون - نوفمبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحـدة النشـر
رانـدا نـوار وحـدة النشـر
زينب أحمد وحـدة النشـر
رشا عاطف وحـدة النشـر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com
• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٩

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **رسالة الأسير سمسم المصري في سجون الصليبيين بنابلس (١١٧٧-١١٨٦م) إلى أهله بالفسطاط من خلال وثائق الجنيزة اليهودية**	٣ – ٢٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **العلاقات الأمريكية – العراقية في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦م)**	٢٧ – ٥٦
م.د. علي محمد حسين العامري	
٣- **دور التعليم المشترك في تعزيز التماسك الاجتماعي في أيرلندا الشمالية**	٥٧ – ٨٠
د. سحر حربي عبد الأمير	
٤- **بناء ثقافة السلام من المنظور السوسيولوجي**	٨١ – ١٠٨
أ.م.د. منى جلال عواد	
٥- **آليات إصلاح التعليم في سنغافورة لتحقيق التنافسية العلمية (١٩٧٩-١٩٩٧م)**	١٠٩ – ١٣٦
الباحثة/ مروة أحمد محمود أحمد عبدالمنعم	
٦- **المراكز البحثية: مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية – جامعة عين شمس «أنموذجًا»**	١٣٧ – ١٦٦
د. هنادي السيد محمود إمام	
• **الدراسات الجغرافية:**	
٧- **التسرب من التعليم لمرحلة التعليم المهني (تحليل جغرافي) «محافظة بغداد أنموذجًا»**	١٦٩ – ١٨٨
م. د. أسيل إبراهيم طالب حياوي القيسي	
٨- **المناخ والجذب السياحي في محافظة جنوب سيناء**	١٨٩ – ٢٣٦
د. عمرو كمال الدين السيد سليمان	

تابع محتويات العدد ٦٩

عنــوان البحـــث	الصفحـــة

- **دراسات اللغة العربية:**

٩- التدوينية ما بعد الشفاهية والكتابية ..... **٢٣٩ – ٢٧٠**
الباحث/ عمر فاروق محمد

١٠- أنماط الرؤية السرديَّة في حربيَّات المتنبِّي ..... **٢٧١ – ٣١٨**
الباحث/ محمد رجب عبدالحليم المنشاوي

- **الدراسات الفلسفية:**

١١- وجهة النظر الكانطية في الفلسفة البيئية ..... **٣٢١ – ٣٥٢**
د. هشام صالح سليمان صالح

١٢- استراتيجيات العنف الديني السُنّي «آلياته ومنطلقاته» ..... **٣٥٣ – ٣٧٤**
الباحث/ صبحي عبد العليم صبحي نايل

- **الدراسات الإعلامية:**

١٣- تسويق شعارات المتظاهرين عبر موقع الفيس بوك «دراسة تحليلية لشعارات ثورة تشرين» ..... **٣٧٧ – ٤٢٨**
أ.م.د. كريم مشط زلف & م.د. هدى عادل طه

١٤- المعالجات الإخراجية لاغتراب شخصية الطفل السايكوباتي في الخطاب المرئي ..... **٤٢٩ – ٤٦٠**
الباحثة/ وفاء سعدي صالح القيسي & الباحثة/ مروة شاكر رضا الشيباني

- **الدراسات الفنية:**

١٥- آليات توظيف اللغة الدرامية في أداء الممثل المسرحي: مسرحية (موت مواطن عنيد أنموذجًا) «دراسة تحليلية» ..... **٤٦٣ – ٤٩٤**
الباحثة/ هنادي صلاح عزت

١٦- المعالجات بالبديل الرقمي للمنظر في العرض المسرحي: مسرحية رسائل الحرية «أنموذجًا» ..... **٤٩٥ – ٥٣٠**
أ.م.د. عماد هادي عباس & أ.م.د. ثابت رسول جواد

تابع محتويات العدد ٦٩

عنــوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات اللغوية:**

17- Modelos literarios para la enseñanza de la lengua española en «la Universidad de Bagdad- Irak ……. 1-20
Aseel Irzooqui Waheeb
نماذج أدبية لتعليم اللغة الإسبانية في جامعة بغداد – العراق
د. أسيل إرزوقي وهيب

18- The Critical Components Of Developing English Language Curriculum …… 21 - 32
Sarab S. Yousif AL-Akraa
الباحثة/ سراب يوسف الأكرع

العلاقات الأمريكية – العراقية
في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما
(٢٠٠٩-٢٠١٦م)

م.د. علي محمد حسين العامري

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

جاء هذا البحث محاولة تقصي واقع العلاقات الأمريكية العراقية ومخرجاتها في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما(٢٠٠٩–٢٠١٦) والتي استلزمت قراءة لطبيعة التفاعلات بين الدولتين وتأشير الضغوط التي فرضتها المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ولقد بان تأثيرها على طرفي العلاقة. ولقد خلص البحث إلى أن الملف الأمني واحد من أهم مؤشرات الخلاف المعلن بين واشنطن وبغداد، إذ مثل هذا الملف مدخلًا رئيسًا لحالة الالتباس وعدم التوافق بشأن السياسات الأمنية الأمريكية غير المرغوبة عراقيًّا مما انعكس سلبًا على مسار العلاقة بين الدولتين.

merci-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

The topic area of that's paper dealing with realities of relations between United States and Iraq during region of president Barack Obama (2009-2016), the researcher tried to argued the interaction between two states and pointed the pressures which imposed by international, regional and internal variables, its influenced upon two states.

The paper conclude that's security dilemma is one of the most controversial issues which motived he dispute between Baghdad and Washington, indeed, the security strategy of United States which want to imposed upon Iraqi defense policy, that's influenced passively upon relations between two states.

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

تحظى العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بأهمية بالغة في الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، لما لها من انعكاسات على مصالح الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط الجيواقتصادية وفي مقدمتها إمدادات الطاقة. في مقابل ذلك، تنظر القوى السياسية العراقية إلى هذه العلاقة من زوايا متعددة ومختلفة غير أنها جميعًا تقع في خانة الأهمية الإستراتيجية للعراق؛ إذ يحرص طرفا العلاقة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الإستراتيجية في بحث طبيعة العلاقة النوعية وآفاقها المستقبلية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تشكيل حالة من التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني مع الحكومة العراقية، تلك الأخيرة التي ينبغي أن تحظى بالاستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة، فالعراق الذي يمثل موقعه ووضعه الجيوسياسي وسط منطقة الشرق الأوسط حسب الرؤية والإدراك الأمريكيين، يُعد قوة ذات ثقل اقتصادي يصعب تجاوزه ضمن رقعة ومديات الشرق الأوسط، لا سيما إذا ما أعيد دوره وضبط سلوكيات نظامه السياسي في إطار المعادلة الإقليمية ومدى التأثير الأمريكي بما يجعله حلقة مهمة في سلسلة التحالفات الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية بما يعزز المصالح والخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من حيث صياغة ترتيبات لتشكيل أسس ومرتكزات العلاقة الأمريكية– العراقية لتعزيز علاقة مستقبلية على المدى البعيد؛ إذ يبدومع ما تقدم، أن مسار الإدراك الأمريكي لأهمية العراق بات يشكل أولوية في مستقبل العلاقات بين الدولتين، لا سيما في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في عام ٢٠١١ في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما وما جرى في مجالات التعاون والشراكة بين البلدين. فقد ارتبطت العلاقات العراقية– الأمريكية في ظل هذه الإدارة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف وتحدياته باتفاقية الإطار الإستراتيجي المعقودة بين الطرفين في العام ٢٠٠٨، والتي بموجبها تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات

الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير أن عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب الحكومة العراقية، فضلًا عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء اتفاقية الإطار الإستراتيجي ما جعل العلاقات الأمريكية – العراقية في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وغير جدّية، فمع أول اختبار للعلاقات الأمريكية – العراقية بعد يونيو ٢٠١٤ (تاريخ احتلال الموصل)، ظهر بوضوح عدم الالتزام الأمريكي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب في بلد يتمتع بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية متزايدة، ذات صلة بالمصالح الأمريكية، في وقت تعرض فيه لأخطار وتحديات هددت وحدة البلاد والعملية السياسية الديمقراطية برمتها، ما يعني ضرورة أن تشرع الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكريًّا على الأقل من أجل مكاسبها لضمان وحماية مصالحها الحيوية المرتبطة به، الأمر الذي يجعل أي مراقب أومختص بشأن العلاقات الأمريكية – العراقية أمام رؤية تلك الإدارة في التعامل مع تحديات الإرهاب والأسباب التي تمنع الولايات المتحدة من الالتزام بتعهداتها في احتواء التهديدات الأمنية التي يتعرض لها العراق؛ إذ كان من الواضح أن استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب، قد شكلّت المفهوم الأكثر أهمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتسويق خطابها السياسي في الداخل وفي الخارج، مع استمرار هذه السياسة وهذا الخطاب إلى الوقت الحاضر، مع الأخذ بنظر الاعتبار تراجع موقف العراق في سلم الأولويات الأمريكية في ظل إدارة الرئيس أوباما التي آلت سياستها الخارجية نحو تقليص الالتزامات الأمريكية خارج حدودها والتي أعلنت عنها عندما وضعت استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، فضلًا عن الأزمة المالية العالمية وقضايا أخرى كانت تشغل تلك الإدارة من بينها طموحات إيران النووية والصراع العربي الإسرائيلي وصعود الصين.

فرضية البحث:

تراجع العراق في المدرك الأمريكي في ظل إدارة الرئيس أوباما وموقعه في أولويات تلك الإدارة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسين: يتناول الأول تطور العلاقات الأمريكية العراقية ما بعد ٢٠٠٣، أما الثاني فينصرف إلى العلاقات الأمريكية – العراقية في ظل إدارة الرئيس أوباما، ومخرجاتها بشأن إشكالية الأمن الوطني العراقي.

المبحث الأول

تطور العلاقات العراقية – الأمريكية بعد العام ٢٠٠٣

إن التحولات الفكرية والتغيرات الإقليمية والدولية، والأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي رافقت تبلور الرؤى الجديدة في مدركات الإستراتيجية الأمريكية وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، قد أكدت الأسس والمرتكزات لطبيعة العلاقات الأمريكية – العراقية ومداها وأبعادها؛ إذ يعد الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل من عام ٢٠٠٣، تطبيقًا عمليًّا للاستراتيجية الأمريكية وتجسيدًا لأفكار كبار مسؤولي إدارة الرئيس دبليوبوش (٢٠٠١–٢٠٠٨) من المحافظين الجدد، فبعد أقل من شهرين على أحداث سبتمبر ٢٠٠١، شرعت الولايات المتحدة بحربها على أفغانستان وأطاحت بنظام طالبان في توجه شكل البداية العملية لإعادة صياغة التوازن الإستراتيجي في المنطقة عن طريق إعادة تشكيل أوضاع العالمين العربي والإسلامي بالقوة[١]، ومن ثم غزو العراق واحتلاله في نيسان ٢٠٠٣ في حرب وصفت بأنها استباقية، باستخدم القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق على افتراض وجود النوايا لدى الخصم، ما يؤكد إصرار

واشنطن على احتلال البلاد والتحكم بمقدراتها[٢]، وبمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٤٨٣) في مايو٢٠٠٣،أصبح العراق تحت سلطة القوات متعددة الجنسيات وبالوجود العسكري الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سعت إلى وضع إستراتيجيتها موضع التنفيذ في العراق وصولًا إلى تحقيق معادلة توازن تصب في خانة المصالح الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط وإعادة ترتيب خارطته عن طريق صياغة الدور العراقي القادم في اطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بما يسهم في تعزيز مستويات العلاقة العراقية– الأمريكية مستقبلًا[٣]. وفي إطار سعيها إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق رؤيتها وإدراكها، شرعت إدارة الرئيس جورج دبليوبوش في مطلع العام ٢٠٠٤ في إعادة بناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في العراق دعمًا لتنامي الوجود الأمريكي فيه[٤] كخطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في إقليم الشرق الأوسط استنادًا إلى فكرة أن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في المنطقة العربية وفق نظرية الدومينووقيام عراق ما بعد صدام حسين ينتهج سلوكًا معتدلا في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك القبول بإسرائيل وإقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار الإقليمي[٥].

وقد كانت المرحلة الأولى من الترتيبات التي اعتمدتها إدارة الرئيس دبليوبوش تعيين حاكم مدني في العراق بقيادة الجنرال (جي غارنر)، ثم جاءت المرحلة الثانية بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر) الذي قام بدوره بتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) الذي ضم معظم القوى الرئيسة في العراق، ومن ثم توقيع اتفاقية بين مجلس الحكم أثناء رئاسة (جلال طالباني) وبين الحاكم المدني (بول بريمر) في نوفمبر ٢٠٠٣، التي نصت على نقل السيادة من سلطة التحالف إلى العراق في غضون يونيو٢٠٠٤، أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت بعد إعلان قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في مايو٢٠٠٤ وصدور قرار مجلس الأمن الدولي (١٥٤٦) استعدادًا لمرحلة استعادة السيادة كاملة في ٣٠ يونيو٢٠٠٤، وكانت هذه المرحلة بقيادة أمريكية ومشاركة دولية

وتعاون عراقي محدود، واستمرت هذه المرحلة بعد إجراء الانتخابات ومجيئ حكومة (ابراهيم الجعفري) ومن ثم حكومة (نوري المالكي) بعد الاستفتاء على الدستور في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥ وإجراء الانتخابات العامة في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥[٦]، أما المرحلة الرابعة، فقد شملت إعادة رسم مسارات جديدة للعلاقات العراقية – الأمريكية والتي تعززت بشكل واضح بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين الرئيس الأمريكي (جورج دبليوبوش) ورئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٧، وذلك لترتيب العلاقات المستقبلية بين الطرفين، ويهدف الاعلان عن تحضير صيغة جديدة للعلاقات العراقية – الأمريكية من جهة، والعلاقة العراقية بالمجتمع الدولي من جهة أخرى، لاسيما ما يتعلق بتحرر العراق من أحكام قيود (الفصل السابع) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بفرض العقوبات، تلك التي ظل العراق يخضع لها منذ صدور القرار رقم (٦٦٠) في أعقاب غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠[٧]، ومن الناحية الأمنية – العسكرية، فإن الإستراتيجية الأمريكية الأمنية لإدارة الرئيس (دبليوبوش) انطلقت من فكرة مفادها، إن تعزيز العلاقات العسكرية – الأمنية مع العراق يحقق أهدافًا من المنظور الإستراتيجي الأمريكي تشمل[٨]:

١- توظيف الموقع الإستراتيجي للعراق بما يتوافق مع أهداف الإستراتيجية الأمريكية الأمنية في إقليم الشرق الأوسط في المستقبل.

٢- إن إقامة علاقات أمنية /عسكرية مع العراق يتيح امتلاك قدرة أكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية للتوجهات الأمريكية في المنطقة انطلاقًا من الموقع الإستراتيجي للعراق.

٣- تثبيت ركائز القواعد العسكرية الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط، لاسيما في منطقة الخليج العربي وتعزيز الوجود العسكري الدائم فيه.

٤- حماية أمن اسرائيل ومصالحها في المنطقة.

واتساقًا مع ما تقدم، فإن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق في ظل إدارة الرئيس (دبليوبوش)، قامت على بناء وتشكيل المؤسسة العسكرية – الأمنية وفق الرؤية الأمريكية وطروحات الإدارة الأمريكية، وفي هذا الصدد أشار (بول بريمر) في هذا الصدد بالقول: " أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق تؤكد على مسألة تسريع تجنيد القوات الأمنية العراقية[٩] " كما أكد نائب وزير الدفاع في إدارة الرئيس (دبليوبوش) (بول ولفيتز) على مشروع إعادة بناء المؤسسة العسكرية في العراق تحت عنوان (المشروع الأمني لمكافحة الإرهاب)، ذلك المشروع الذي ينطوي أساسًا على ضرورة قيام استراتيجية بديلة لإنقاذ الأمريكيين مما يوصف بالعمليات الإرهابية وعدم الدفع بهم إلا في المهام الأمنية ذات الاحتياجات الكاملة ويقترح تشكيل جماعات وطنية من أبناء العراق[١٠]، ومما لاشك فيه أن العراق وبسبب ضعف بنيته العسكرية وبداية تشكيل أجهزته الأمنية آنذاك، يتهدده خطران لا يمكن التقليل من أهميتهما وهما: التهديدات الداخلية التي تختص بالأمن الداخلي، والتهديدات الخارجية التي والتلويح بالقوة العسكرية لفرض رؤى وواقع استراتيجي جديد، لذلك فالملف الأمني بحاجة إلى الدعم الأمريكي، إذا حددت اتفاقية الإطار الإستراتيجي المبادئ والأطر المشار إليها في المجال الأمني بين الطرفين والتي تستند إلى ردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ومساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة الإرهاب والمجاميع المسلحة الخارجة عن القانون[١١]. هذه أهم ملامح الإدارة الأولى من ولاية إدارة الرئيس (بوش)، أما الإدارة الثانية من ولايتها، فقد استمرت الإدارة الأمريكية على النهج نفسه في إدارة علاقاتها مع العراق، باستثناء بعض التغييرات التي فرضها الواقع على الأرض، فيما استمر التغاضي عن التطلعات الحقيقية للعراقيين التي كانوا يأملون أن يشكل التغيير في بلادهم بداية واعدة لاستقرار سياسي وأمني وانتعاش اقتصادي يلبي حاجاتهم الأساسية وتطور في الخدمات الرئيسة. فضلا عن الأثر الكبير الذي تركه سعيها الواضح لفرض سيطرتها على حكومة يفترض انها

عراقية، في وقت كانت شرعيتها محل جدل عميق بسبب الاحتلال واستراتيجيته في إدارة البلاد مما أضعف موقف الإدارة الأمريكية ودفعها للتفكير في خيارات أخرى لمواجهة تدهور الأوضاع في العراق ومحاولة الحد منها، أحد هذه الخيارات كان استراتيجية اللجوء إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي على أساس أن ما كان موجود منها (١٢٠ ألف جندي) غير كاف لفرض الأمن، وهو أكثر ما كان يقلقها وعدته المعضلة الرئيسة لفشلها في مواجهة العمليات المتزايدة ضد القوات الأمريكية حسب تعبير (جون مكين)[١٢] وعليه، تم بالفعل زيادة عدد القوات الأمريكية إلى نحو(١٥٠ ألف جندي) بعد الانتخابات العامة التي جرت في العراق عام ٢٠٠٥، في محاولة للسيطرة على الأوضاع ولإظهار التزام الولايات المتحدة بما تعهدت به حيال العراق، إلا إنها فشلت في حل المشكلات والعقبات الرئيسة التي زادت الوضع في العراق تعقيدا وتدهورًا انعكس استراتيجيًّا وألقى بضلاله على سياساتها في المنطقة[١٣]. وهكذا، استمرت الاخفاقات وحالات الفشل المتتالية للاستراتيجية والسياسة الأمنية الأمريكية في الأعوام التالية من إدارة الرئيس (دبليوبوش) من العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، حيث مرحلة الاقتتال الطائفي؛ إذ أسهمت تلك الإدارة إسهامًا يكاد يكون متعمدًا في تفاقم أزمة الاقتتال الطائفي، تلك الأزمة التي شكلت منعطفًا خطيرًا وغير مسبوق في تاريخ العراق الحديث وحياته السياسية.

المبحث الثاني

العلاقات الأمريكية – العراقية ما بين التعاون والشراكة الاستراتيجية

بدأ التحوّل في العلاقات الأمريكية – العراقية في أواخر العام ٢٠٠٨، عندما تفاوضت الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي مع إدارة الرئيس الأسبق دبليوبوش رسميًّا حول اتفاقيتي سحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق ورسم إستراتيجية طويلة الأمد باتجاه الاتفاق الإستراتيجي لإدارة العلاقات المستقبلية بين البلدين(١٤). ومع تولي إدارة الرئيس باراك أوباما السلطة في البيت الأبيض مطلع العام ٢٠٠٩، اتخذت العلاقات مسارًا آخر باتجاه تقليل الالتزام الأمريكي حيال العراق نتيجة التحديات التي واجهت طرفي العلاقة داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ناهيك عن استمرار دوامة العنف والتطرف وما نتج عنها من اضطراب وتوتر، انعكس سلبًا على الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة. وقد حددّت تلك الإدارة أولوياتها ومصالحها بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق مطلع العام ٢٠١١، باتجاه تحويل الاهتمام من الانشطة العسكرية إلى الأنشطة المدنية انطلاقًا من أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح دائمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، والتصدي للإرهاب العابر للحدود الوطنية، وتعزيز الديمقراطية وتأسيس مدرك جديد لحقوق الإنسان في العراق بغية تحقيق الأمن والاستقرار فيه بما يجعله شريكًا بناءً في المنطقة(١٥).

في مقابل ذلك، ترى إدارة الرئيس أوباما بأن عدم قدرة الحكومة العراقية على اعتماد آليات لتسوية النزاعات الداخلية، فإن إمكانية إرساء أسس السلام ستكون ناقصة، الأمر الذي سوف يسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي والإضرار بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ويعّطل وصول موارد الطاقة وإمداداتها في المنطقة ويهدد نمو الاقتصاد العالمي بما ينعكس سلبًا على الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها العالمية، إذا ما علمنا أن منطقة الشرق الأوسط تحتل نسبة أكثر من ٦٠%

من احتياطات النفط عالميًّا، والعراق وحدة يملك أكثر من ٩% من هذه الاحتياطيات، بينما تهيمن كل من المملكة العربية السعودية وإيران على اكثر من ١١% من إمدادات الطاقة العالمية[١٦] ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط مستقرة سياسيًّا وأمنيًّا، فضلًا عن ممارسة دورها في التصدي لمحاولات دول الجوار الإقليمي للعراق الساعية إلى تغيير معادلة التوازن الإستراتيجي في المنطقة بما يتوافق مع مصالحها المستقبلية.

إن رؤية إدارة الرئيس أوباما، وعلى هذا النحو، تبعث على الإدراك بأن العراق يحتل أهمية جيوستراتيجية واقتصادية متنامية تتوافق تمامًا مع المصالح الأمريكية ذات الصلة، الأمر الذي يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة الدفاع عنه ومساعدته أمنيًّا وعسكريًّا، على افتراض أن حماية مصالحها الحيوية المرتبطة به وضمانها، تحتل الأولوية في سياساتها الخارجية وإستراتيجياتها الشرق أوسطية. وبعكسة، فما هي غاية الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق، إن لم تسعَ للدفاع عن مصالحها فيه..؟ وبماذا يفسّر تشديد واشنطن على توقيع اتفاقيتين مع بغداد إحداهما أمنية والأخرى إستراتيجية.. ومن ثم التراجع عنهما...؟ وما هي الغاية من وجود القوات الأمريكية في العراق ومن ثم انسحابها منه وتركه وتجربته "الديمقراطية" عرضة لمخاطر التهديد الداخلي والإقليمي؟.

وتبعًا لذلك، لماذا تسعى الولايات المتحدة ((متى ما اقتضت الحاجة)) إلى إعادة قواتها اليه..؟

الإجابة على تلك التساؤلات، يتطلب قراءة متأنية لطبيعة العلاقات الأمريكية– العراقية في ظل إدارة الرئيس أوباما والإمساك بأهم ملامح سياستها الخارجية ورؤيتها في التعامل مع التحديات الأمنية التي واجهت العراق والمنطقة في إطار سياستها وكالآتي:

المطلب الأول

قراءة في ملامح السياسة الخارجية لإدارة الرئيس باراك أوباما

مع توليها السلطة في البيت الأبيض مطلع العام ٢٠٠٩، أدركت إدارة الرئيس باراك أوباما أن تحقيق هدف السيطرة العالمية والوصول إلى مصادر التأثير والتحكم، يتطلب اتباع سياسات وإستراتيجيات جديدة تعمل على ديمومة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي عن طريق إعادة الثقة بالقيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ما شهدت سنوات إدارة الرئيس الأسبق دبليوبوش تراجعًا في دورها ومكانتها العالمية، نتيجة – شن الحروب والافراط باستخدم القوة العسكرية دون مسوغات شرعية، فضلًا عن إقصاء المؤسسات الدولية والقوى الكبرى[١٧]، وهو الأمر الذي نتج عنه تصاعد أدوار بعض القوى إلى المستوى الذي بات يهدد المصالح الحيوية والقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والإخلال بمعادلة الأمن الإقليمي، تلك المعادلة التي أصبحت تحتاج إلى المزيد من عمليات المراجعة والتقويم بسبب التداعيات الجيوسياسية والعسكرية والأمنية والتي كان من بين أهم بواعثها غزو واحتلال العراق، ذلك الحدث الذي مّثل – حسب رؤية إدارة أوباما – خطأ إستراتيجيًّا فادحًا ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الغربية أحدّث خللًا في معادلة التوازن العالمي والإقليمي، وترك المنطقة تتعرض لمخاطر كبرى مسّت وجود الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة[١٨].

إذا ما علمنا أن التوازن الإقليمي لا يعمل بمعزل عن التوازن الدولي؛ إذ أن تفاعلاته لا تجري على نحومستقل عن تفاعلات التوازن الدولي بل أن الأخير يعتمد في استقراره وتغييره على الصراعات والتوازنات الإقليمية فضلًا عن أن القوى الكبرى غالبًا ما تستثمر التوازن الإقليمي لدعم ورفد عناصر قدرتها وتأثيرها ونفوذها واستقرارها في النظام الدولي[١٩]. هذا الأمر، دعى إدارة الرئيس أوباما إلى السعي لإيجاد مقاربة جديدة للسياسة

الخارجية تمثلت في اعتماد وسيلة (القوة الناعمة (soft power) ومن ثم (القوة الذكية smart power))[*] وهذه الأخيرة قائمة على التوازن بين القوتين، الناعمة و(القوة الصلبة (Hard power) في تنفيذ السياسية الخارجية كمحاوله منها لتعزيز النفوذ الأمريكي، وقد جاء هذا الإدراك نتيجة رؤى وطروحات العديد من الكتاب والمفكرين الإستراتيجين أمثال (جوزيف ناي)[**] و(زبغنيوبرجنسكي) والتي دعت إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية وترشيد إستراتيجياتها وتقليص حدة عسكرتها وتحريرها من نزعتها التدخلية والتصادمية مع القوى الدولية والإقليمية بما يساعدها على إفساح المجال للقوى الناعمة والدبلوماسية الذكية التي أمست الآليات الأكثر ملائمة في التفاعلات الدولية من أجل تدعيم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وإطالة أمد هيمنتها العالمية[٢٠]. ومن أجل استعادة التوازن الإقليمي، اتجهت مراكز البحوث الأمريكية إلى تقديم رؤى ودراسات معمقة إلى دوائر صنع القرار في إدارة أوباما، العمل على الخفض التدريجي لمستوى القوات الأمريكية في العراق والتحوّل من الدور القتالي إلى دور الإشراف والتدريب والسعي إلى نقل المسؤولية إلى القوات العراقية بما يندرج ضمن متطلبات الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية ومضامين اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق التي تعهدت بها إدارة الرئيس أوباما ضمن مسار العلاقات المستقبلية بين الطرفين في المجالات الأمنية والعسكرية[٢١]، والتطورات اللاحقة في مجالات التعاون والشراكة بين البلدين، ولكن يغدو بالأمكان القول إن السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى الرغم من الأهداف والثوابت التي تلتزم بها، فهي لا تحتكم لإستراتيجيات أوتكتيكات محددة، بل تتعدد وتتنوع في أبعادها بحسب الجهه التي تتعامل معها في الساحه العالمية وظروفها وبحسب اللحظة التأريخية ولم تكن إستراتيجيات الإدارات الأمريكية للأمن القومي خارجة تمامًا عن الإستراتيجيات التي كانت قبلها، بل امتدادًا لها، لكن اختلافًا عنها في الوسائل والتكتيكات، أي في وسائل تنفيذ السياسة الخارجية[٢٢].

وبقدر ثبات ومنطقية تلك الرؤية، فإن اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف

دولي أوإقليمي وخافضه لطرف دولي أوإقليمي آخر، فالظرفيه الدوليه لها أثرها الكبير في التغيير، لاسيما في سلم الأولويات للسياسه الخارجية الأمريكية[٢٣]، وتبعًا لذلك، ووفق هذه الرؤية، تراجع موقع العراق في سلم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس أوباما.

وقد ظهر ذلك بوضوح بعد أن أعلنت تلك الإدارة عن إستراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق عامي ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار سياستها الرامية إلى تقليص التزاماتها خارج الحدود؛ إذ عدّ الرئيس أوباما ملف العراق من ملفات المنطقة التي لم تعد تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية[٢٤]، وبدلًا عن ذلك، ذهبت إدارة أوباما إلى ملفات أخرى اعتقدت أنها أكثر أهمية وأكثر خطورة مادام العراق لم يعد يشكل تهديدًا لدول المنطقة، ولاسيما اسرائيل. ومن بين أهم الملفات، ما يتعلق بطموحات إيران النووية وما يترتب عليها من بدائل وخيارات وتفاهمات مع الدول الكبرى بهذا الشأن، فضلًا عن الصراع العربي– الإسرائيلي وقضية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، ناهيك عن موقف الولايات المتحدة من الأزمة العالمية، لاسيما في ظل صعود الصين وغيرها من القوى الصاعدة؛ إذ إن تأثير الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية يعتمد على شكل المواجهة التي ستسكلها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تشير بعض الشواهد إلى أن الروح العدائية المحاربة تقوى كل ما ارتفعت الثقة في الميدان الاقتصادي بعد التخلص من الكساد والعودة إلى الانتعاش[٢٥].

وبصدد موقع الصين في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وصف الرئيس أوباما العلاقات الأمريكية – الصينية بالقول: "أن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا على الباسفيك المواجة للصين" ولم يكن ذلك بعيدًا عن رؤية عدد من الخبراء الإستراتيجين الأمريكيين ومن بينهم (فريد زكريا) الذي كتب يقول " أن القرن ٢١ سوف يتحدد بطبيعة العلاقات بين أمريكا والصين"[٢٦].

ولذلك، فقد توجه الرئيس أوباما نحو القضايا ذات التأثير المباشر على القوة الأمريكية مثل الأزمة المالية العالمية ودور القوى الصاعدة والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة، وقد قلص من الانغماس الأمريكي في الخارج، لاسيما الشرق الأوسط، والانكفاء نحو الداخل وإعادة بناء القوة الأمريكية اقتصاديًّا والابتعاد عن التورط في حروب جديدة في العالم الاسلامي، والتعامل مع المخاطر التي لا تهدّد الأمن القومي والمصالح الحيوية الأمريكية مباشرة، عبر تحالفات دولية، وعبر تقديم التدريب والمشورة والدعم المادي والعسكري للدول التي تواجه تهديد الإرهاب، وإن تطلب ذلك تدخلًا مباشرًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مبدأ الرئيس أوباما في السياسة الخارجية، يركز على العمليات الخاصة والهجمات بطائرات دون طيار[٢٧]. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في أكاديمية (west point) العسكرية في نيويورك في مايو٢٠١٤، تعبير واضح عن أولوياته في السياسة الخارجية، والذي حاول فيه إعادة تعريف السياسة الأمريكية عبر طرح رؤية شامله لما ستكون عليه هذه السياسة لما تبقى من إدارته؛ إذ يرى الرئيس أوباما، أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيادة دوليًا، ولكن ليس بالقوة العسكرية المنفلتة، إلا في حال تعرض المصالح الأمريكية الحيوية للتهديد المباشر.. وعلى الرغم من أن القوة الأمريكية لا تضاهيها قوة أخرى في العالم، غير إن ذلك لا يعني توظيفها دون رؤية واضحة ترهق كاهل الولايات المتحدة وحدها، كما إنها ليست المحدد الوحيد للقوة والقيادة عالميًا[٢٨].

وبسبب تغيرّ معطيات البيئة الدولية في عالم اليوم، تغيرّت مصادر الخطر هي الأخرى؛ إذ يرى الرئيس أوباما "أن مصادر الخطر تكمن في العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل الذي أتاح إمكانيات لأفراد كانت في الماضي حكرًا على الدول، الأمر الذي عزز قدرات الإرهاب[٢٩]، لذلك يغدو بالإمكان القول وبإيجاز شديد، أن الرئيس أوباما، اتبع سياسه التوجه إلى الداخل والتقليل من التزامات الولايات المتحدة

في الخارج، وبقدر ما يتعلق الأمر في سياسته الأمنية حيال العراق، قام بإصدار أوامر تنفيذية، منذ توليه الرئاسة الأمريكية في العام ٢٠٠٩ تقضي بتوجيه القوات الأمريكية لوضع خطط لسحب القوات من العراق وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين في (The Washington Institute for Near East Policy) " إن إدارة أوباما مصممة على الوفاء بوعد إنهاء الحروب الذي قطعته في حملتها الانتخابية.. ولهذه الغاية سحب البيت الأبيض القوات الأمريكية المقاتلة عام ٢٠١١ من العراق.. ويضيف" أن أي بلد آخر يتمتع بالأهمية نفسها ويواجه التحديات المفجعة نفسها – بعد أزمة الموصل – كان سيحصل على المزيد من الدعم الأمريكي، لكن تعهد الإدارة الأمريكية بالانسحاب وضع العراق في فئة خاصة به وحده"[٣٠].

مما جعل تزويد العراق بنفس الشكل من الدعم، سبه المستحيل بالمقارنة بما تمنحه الولايات المتحدة لأي حليف رئيس آخر تمتد به أحد أذرع تنظيم القاعدة (داعش) على أعتاب عاصمته[٣١]، وتلك هي أهم ملامح السياسة الخارجية لإدارة الرئيس أوباما والمعطيات الإقليمية والدولية التي عكست تلك السياسة وأدواتها وآليتها وطبيعتها حيال العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

وفي معرض تقييم سياسة إدارة الرئيس أوباما، نجد أن سجلها، كان مزيجًا من الإنجازات والإخفاقات في الوقت ذاته، فعلى الرغم من تلك الإدارة حققت نجاحات واضحة على مستوى السياسة الخارجية، في تحسين صوره الولايات المتحدة لدى معظم دول العالم كالعلاقة مع الصين الشعبية في إطار سياسه التحول نحو آسيا، الاتفاق النووي مع إيران، وجهودها في إحراز تقدم على مستوى الأمن العالمي ومحاولات الحد من الانتشار النووي وتغيرات المناخ. غير إنها أخفقت في تعاطيها مع العديد من القضايا والأزمات كالوضع في أفغانستان واستمرار التحدي الذي يمثله طالبان في هذا البلد. ورغم جهودها حيال القضية الفلسطينية، غير إنها تعرضت لانتكاسات تمثلت في التوسع الاستيطاني الإسرائيلي واستمرار دوامة العنف والحروب

المتكررة التي شنت على قطاع غزة وفشل الحل السياسي القائم على أساس حل الدولتين. فضلا عن فشلها في التعامل مع ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، وترددها في التعاطي الإيجابي معها، لا سيما الأزمة السورية المتمثل بفشلها في رسم استراتيجية عسكرية واضحة تجاه هذه الأزمة، الأمر الذي ترك فراغًا أمنيًا استفادت منه روسيا وإيران، اللتان أصبحتا شريكتان في إدارة الأزمات في المنطقة، كما إنها عارضت جهود الامم المتحدة في إيقاف العمليات القتالية في هذا البلد، بل وأسهمت في خلق معادلة توازن بين القوى المتصارعة في الداخل السوري، الأمر الذي دفع باتجاه تمدد الأزمة السورية وتفاقمها، فضلًا عن أزمة اليمن التي تحولت مخرجاتها الإقليمية إلى صراع إقليمي طائفي ومذهبي. كما إن المخرجات التي أسفرت عنها حاله التوتر. ومنها الحاله العراقية، مما زرع الفوضى، الناتجة عن حاله عدم الرضا تجاه سياساتها الخارجية، ومن بين أهمها سلوك تلك الإدارة والنهج الذي اعتمدته في ذهابها إلى خيار التدخل في الأزمات فقط عندما تكون المصالح الأمريكية في خطر، أوعندما يسفر استخدم القوه عن نتائج إيجابية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المطلب الثاني

الدور الأمريكي في معادلة الأمن الوطني العراقي بعد انسحاب القوات الأمريكية

بعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وتحجيم قدراته العسكرية، لم يعد العراق في الإدراك الأمريكي، مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي. وتبعًا لذلك، فإنه لم يعد يؤدي وظيفة الموازن الإستراتيجي في البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، وأضحت المنطقة تعيش في ظل معادلة جديدة لتوازن القوى، تتحكم فيها ثلاث قوى إقليمية رئيسة وفق معادلة القوة والتأثير والنفوذ هي : تركيا وإيران وإسرائيل، وقد تكون المملكة العربية السعودية الدولة الرابعة بنفوذها المتمثل بقدراتها المالية والاقتصادية ومكانتها الدينية في

العالم الإسلامي، فضلًا عن قيادتها لجانب مهم من النظام العربي وتفاعلاته.

بدلالة ما تقدم، فإن العراق بات الغائب الوحيد عن هذه المعادلة؛ إذ تتفق جميع القوى المذكورة على ضرورة تغييبه والتلاعب بمقدراته تحت مختلف الذرائع والمسميات، فضلًا عن محاولات متباينة لتقسيمه وفق شروط واستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة ما بعد الاحتلال(٣٢).

إن ما حصل بعد احتلال العراق ظهور مرحلة جديدة غير مسبوقة، تمثّلت ملامحها الأساسية باختفاء المظاهر السيادية لبعض الدول الشرق أوسطية بضمها حتى دول حليفة أو متعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، رشح عنها نظامًا إقليميًّا جديدًا ينطلق من رؤية – جيوسياسية غير تقليدية يحكمها النفوذ الأمريكي المباشر، ليس في العراق فحسب، إنما في دول عربية أخرى، وتسبّب في اختفاء مظاهر التوازن الإقليمي الذي كان سائدًا قبل احتلال العراق وغياب أبسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول، ويهدف النظام الإقليمي الجديد إلى إعادة تشكيل نظام الأمن العالمي بما يخدم المصالح الأمريكية، ويحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة في مناطق الصراع مثل إيران(٣٣).

تبعًا لذلك، لم يعد العراق مهددًا للأمن القومي الأمريكي، والأهم من ذلك إنه لم يعد يشكل أي تهديد لأمن إسرائيل(٣٤)، وهذا ما تضمنته الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠، إذ لم تشير تلك الوثيقة إلى تهديدات أو مخاوف مصدرها العراق، مما يستوجب البقاء فيه عسكريًّا أكثر من الإبقاء على وجود مدني فيه بما يخدم المصالح الإستراتيجية(٣٥).

وتبعًا لذلك، بات ينظر إلى العراق ما بعد الاحتلال، على إنه سيصبح دعامة التغيير الأمريكي في المنطقة بما يجعله حليفًا إستراتيجيًّا قويًا، ومؤهلًا لممارسة دور المدافع المفترض عن المصالح الأمريكية في المنطقة والعنصر الفاعل في تحقيق

أهدافها، لذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى (المركز) وقوى صغرى (الأطراف) فإنها ستعمد وفق هذا التوجه؛ لأن تعطي دورًا إقليميًّا للعراق يتماشى مع مصالحها في المنطقة[٣٦].

إن ما يدعم هذه الأطروحة، ما جاءت به مراكز الفكر والرأي الأمريكية، إذ حدّد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن (Robert Satloff) في تقرير له في نوفمبر ٢٠١٢ عقب فوز الرئيس أوباما بالولايه الثانية، مفترضًا الخطط والسياسات لإدارة أوباما في مدة ولايته الثانية، ورد فيها ذكر رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي ضمن القادة الإقليميين الثلاثة الذين يستحقون إيلاء اهتمامًا خاصًّا من الولايات المتحدة، مؤكدًا أن العراق يُعد محور الارتكاز الثالث في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.. وإن العراق وهودولة فاعلة تحظى بديمقراطية، وإن كانت خجولة بين إيران وسوريا، تمثل أمرًا بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية[٣٧].

وتبعًا لهذه الأهمية المفترضة التي بات يحظى بها العراق، وضع مركز الأمن الأمريكي الجديد في تقرير له المصالح والأهداف الأمريكية فيه في مجالات: الحفاظ على عراق موحد، زيادة إنتاج الطاقة، استمرار التعاون الأمني الثنائي، ويتمثل هذا الأخير في إطار شراكة أمنية بين واشنطن وبغداد والتي من شأنها أن تساعد على ضمان الوصول الأمريكي للخليج العربي لما يمثله العراق من ثقل جيوسياسي يجعله شريكًا مهمًا للولايات المتحدة وكونه لا يزال حيويًّا في ظل إجراءات مكافحة الإرهاب وعمليات القرصنة، فضلًا عن تأمين مرور ناقلات النفط، وربما القيام بعمليات عسكرية ضد إيران[٣٨].

بموجب هذه الأهداف، تحددت المصالح الأمريكية في العراق، غير أن تحديات بعينها أفضت إلى تغيير تلك النظرة الأمريكية للعراق، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد عزوف الولايات المتحدة عن إحياء الشراكة مع العراق بموجب (اتفاقية الإطار الإستراتيجي) الموقعة بين الطرفين أواخر العام ٢٠٠٨؛ والسبب في ذلك يعود دون شك، إلى عدم تماشي العراق مع المصالح الأمريكية وأهدافها في منطقة الشرق

الأوسط، وفي نظرة إلى ديباجة إتفاقية الاطار التي تنص على "إنه في حالة تقاطع الأهداف بين الطرفين، ليس هناك مجالًا لاستمرارها" ما يعكس مبررات تجميدها أوعدم إحيائها من قبل الجانب الأمريكي[٣٩]، الأمر الذي يبعث على القول، إنه على الرغم من وضوح النص الذي ورد في ديباجة الاتفاقية وإلزامه للطرفين على حد سواء، ينبغي على دوائر صنع القرار في العراق أن تدرك، وانطلاقًا من الواقعية السياسية لعلاقات واشنطن الخارجية، بأنها تهدف من بين ما تهدف إليه هو تأكيد المكاسب التي جاءت من أجلها لاحتلال العراق وسعيها لتوظيفه لضمان تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية.

أما الفقرة (٤) من اتفاقية الإطار الإستراتيجي التي تنص على "وجوب أن لا تستخدم الولايات المتحدة أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقًا أو ممرًا لشن هجمات على بلدان أخرى وإن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق"[٤٠] فإنها كانت مثار خلاف بين بغداد وواشنطن؛ إذ يبدو أن هذه الفقرة تتقاطع مع تطلع الولايات المتحدة لوجود عسكري وقواعد دائمة في العراق، وإن عدم تلبية هذه الرغبة من قبل بغداد تسبب بعد ذلك في عدم التزام واشنطن باتفاقية الإطار، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة ترغب في إبقاء (٥٠٠٠ الألف جندي أمريكي) بعد الانسحاب لأغراض تقديم المشورة والتدريب للقوات الأمنية العراقية، وتوجيه عمليات خاصة ضد الإرهاب، غير أن إصرار الحكومة العراقية على إجلاء القوات الأمريكية، أفضى إلى فشل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع القوات التي ستبقى داخل العراق، وبما يضمن وضعها القانوني لجهة منحها حصانة قضائية أمام المحاكم العراقية، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى سحب كل قواتها من العراق[٤١].

وبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ديسمبر ٢٠١١، تم الاتفاق ولضرورات أمنية ولما تفرضه الشراكة بين الطرفين على وجود عسكري أمريكي لمرحلة ما بعد الانسحاب، شروط بطلب من بغداد ويتم سحبه مرحليًا على مدى استعداد العراق لذلك، غير أن واشنطن كانت ترى أن بقاء قواتها في إطار (الشراكة

المسؤولة) والموقّع عليه من قبل الدولتين في الاتفاقية الأمنية، ينبغى أن لا يتحدد بتوقيتات زمنية. على هذا النحو، ترى الإدارة الأمريكية، أن الحكومة العراقية هي من أفشل التوصل إلى اتفاق يبقي على القوات الأمريكية، إذ أصبح ذلك من وجهه النظر الأمريكية أن العراق لم يعّد يتماشى مع المصالح الأمريكية، لذلك فإنها تنأى بنفسها عن التدّخل العسكري لمساعدته بعد أن تفاقم خطر (داعش) في العراق.. ففي مقال تحت عنوان (على أمريكا الالتزام بالحياد في حرب العراق الأهلية) كتبه السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي بعد سيطرة (تنظيم داعش) على مدينة الموصل في يونيو ٢٠١٤، يقول فيه: " إن حرب العراق قد كلفت هذا البلد غاليًا، وفشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأكثر طموحًا وهوتشكيل حكومة مستقرة لكل العراقيين تميل صوب الغرب... أن الحكومة في بغداد ليست صديقه لأمريكا وأي إجراءات ضد داعش لا تخدم مصالح الولايات المتحدة..))[٤٢].

ويضيف هذا السيناتور قائلًا: " إن أولائك الذين يقولون إنه من الخطأ مغادرة القوات الأمريكية للعراق ويتناسون أن حكومة المالكي – كانت تطالبنا بالمغادرة في العام ٢٠١١.. وأولائك الذين يقولون إنه يجب علينا الانخراط في العراق، نسوا أيضًا جزءًا مهمًّا من مبادئ (كاسبر واينبرغر) وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان التي تنطوي على عدم إشراك القوات العسكرية في قتال مالم تتطلب مصالح أمريكا القومية الحيوية وحلفائها ذلك مع نية الانتصار مسبقًا، وأيضًا لا ينبغي أن تلتزم القوات الأمريكية بمعركة دون ضمانات معقولة كتأييد الرأي العام الأمريكي والكونجرس"[٤٣].

هكذا إذن يتم تصريف السياسات ورسم الخطط والإستراتيجيات على امتداد كل الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأمريكية وفق حسابات تمليها معادلة (الربح والخسارة) بما يحقق أهدافها والحفاظ على مصالحها بأقل الخسائر والإكلاف المادية والبشرية ووفق ضمانات تراعي فيها الضغوط التي يمثلها الرأي العام الأمريكي ومؤسسات أخرى غير رسمية لكي تحقق انسيابية عالية في صنع واتخاذ قراراتها

الخارجية. في مقابل ذلك، ينبغي على الحكومات المتعاقبة على الحكم في العراق أن تمسك بإرادة سياسية ينطلق منها صانع القرار العراقي في رسم سياسته الخارجية تضع المصلحة الوطنية على رأس أولوياتها أو يكون عنوانها الحفاظ على الأمن الوطني العراقي بإمكاناته الذاتيه وبعيدًا عن سياسة المحاور والتحالفات، بما ينقل العراق إلى مكانه الطبيعي ودوره الإيجابي في المعادله الإقليمية.

وإذا ما اعتمد صانع القرار العراقي هذا المسار في تصريف شؤون العراق الخارجية، فسوف يستكمل الشروط التي تنقله إلى دولة المؤسسات التي تسهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة وأداء دور إيجابي وفاعل في السياسة الدولية، وعند ذاك يصبح العراق شريكًا حقيقيًا للولايات المتحدة الأمريكية وليس تابعًا، بما يجعله حرًا في خيارته من أجل إقامة علاقات طبيعية وندّيه مع المحيط الإقليمي عن طريق اتباع سياسة إقليمية تضع جميع الأطراف على مسافة واحدة وترتكز على مبدأ عدم التدّخل في الشؤون الداخلية.

M.E.R.C ISSN 2536-9504

الخاتمة:

إن التصدي لواقع العلاقات الأمريكية – العراقية في ظل إدارة الرئيس (باراك أوباما) وتقصي مخرجاتها وعلى هذا النحو، أمر يستلزم قراءة طبيعة التفاعلات بين الدولتين ومحاولة تأشير الضغوط التي فرضتها المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وتعقيداتها، بهدف تقدير مستوى تلك الضغوط واستحقاقاتها ومدى تأثيرها على طرفي العلاقة. وقد كان الملف الأمني– الذي ركز عليه هذا البحث– واحدًا من بين أهم مؤشرات الخلاف المعلن بين واشنطن وبغداد؛ إذ مثل هذا الملف مدخلا رئيسا لحالة الالتباس وعدم التوافق بشأن السياسات الأمنية غير المرغوبة عراقيًّا، مما انعكس سلبًا على العلاقة بين الدولتين. وفي الوقت الذي يحتل العراق خط الصد الأول في استراتيجية الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، اتسم موقف إدارة الرئيس أوباما بقدر عال من السلبية وعدم الاكتراث، لا سيما بعد احتلال مدينة الموصل ومدن عراقية أخرى في حزيران ٢٠١٤ من قبل ما يعرف ب (تنظيم الدولة الاسلامية – داعش)؛ إذ فضلت تلك الإدارة – في مقابل ذلك – خيار التفاعل مع أطراف وقضايا أخرى إقليمية وعالمية اعتقدت أنها أكثر أهمية من قضايا الشرق الأوسط وبضمنها داعش والتنظيمات الإرهابية– في الحسابات الأمريكية عملا بمعادلة (الربح والخسارة). هذا التحول في سياسة إدارة الرئيس أوباما حيال العراق ومنطقة الشرق الأوسط يقودنا إلى العديد من الحقائق والاستنتاجات نسوق منها الآتي:

١- على الرغم من أن العلاقة افترضت شكلًا من أشكال التحالف والشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، غير إن الحكومة العراقية ومعها بعض القوى السياسية أنتابها الإحباط ومشاعر عدم اليقين، نتيجة سياسات إدارة الرئيس أوباما الأمنية، فضلا عن اللامبالاة التي طبعت سلوكها حيال العراق. ما يضعنا أمام إشكالية تنطوي على عوامل بنيوية تقترب كثيرًا من أطروحة (التحالف غير المتماثل بين سلطة أقوى وسلطة أضعف) للكاتب (جيلين سنايدر) أستاذ العلاقات الدولية، إذ يذهب هذا الأخير إلى القول: " إن القوة الأضعف في مثل هذه التحالفات، قد تجد نفسها دائمًا بين مخاوف من الإيقاع والإهمال".

٢- إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة مؤسسات، وإن عملية صنع واتخاذ القرار في سياستها الخارجية يتسم بدرجة عالية من التعقيد، وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومشاركة مؤسسات رسمية وغير رسمية، لاسيما الرأي العام الأمريكي وجماعات الضغط والمصالح وبعض مراكز البحوث التي تمارس ضغوطها على صانع القرار، مما يترك آثارًا واضحة على عملية صنع السياسة الخارجية وتوجهاتها؛ إذ ترى إدارة الرئيس أوباما أن هذه الثوابت التي غادرها سلفه الرئيس الأسبق دبليوبوش أدت إلى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق مما أحدث نتائج كارثية. وقد مثلت هذه الرؤية واحدة من أهم مخرجات عدم رغبة الشعب الأمريكي في التورط مرة أخرى في الشرق الأوسط؛ إذ لم يعد يمثل هذا الأخير مصلحة حيوية أمريكية تستدعي التدخل العسكري المباشر. وترى إدارة الرئيس أوباما أن محاربة الإرهاب وداعش مسؤولية دول المنطقة وتتولى هي تقديم المساعدات والتدريب والاستخبارات على قاعدة ممارسة القيادة من الخلف، وترى أن مشكلة تنظيم داعش إقليمية تهدد دول الإقليم أكثر مما تمثل تهديدًا وجوديًّا للولايات المتحدة، بل وتذهب تلك الإدارة إلى أبعد من ذلك، بأن مشكلة التغيير المناخي وفق منطقها، أكثر خطورة على أمن الولايات المتحدة من داعش.

٣- إن مصالح الولايات المتحدة وفق رؤية إدارة الرئيس أوباما، بدت مختلفة بعد أن باتت منشغلة كليا بدور إيران ومشروعها الإقليمي، في حين كان الهدف الأساسي لتلك الإدارة التخلص من آثار التورط العسكري الأمريكي في العالم الإسلامي وكل الضغوط التي تدفع بها نحو الدخول في نزاعات مسلحة جديدة في الشرق الأوسط ما دامت المصالح الأمريكية لم تتعرض للتهديد. مع الأخذ بعين الاعتبار، اعتماد استراتيجية القوة الناعمة بدل وسائل الضغط والقوة العسكرية في بلوغ أهدافها والحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، إلا في حال تعرض تلك المصالح للخطر، فضلا عن اعتماد قوتها الناعمة والصلبة في إطار استراتيجية ذكية في تنفيذ سياستها الخارجية دون الاكتفاء باستخدم مصدر واحد لقوتها دون غيره لاستعادة المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

٤– في المقاربة التي اعتمدتها إدارة الرئيس أوباما في السعي إلى دمج إيران في ميزان قوى إقليمي، فإن تلك المقاربة، جاءت في إطار رؤية أمريكية أوسع لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأخرى في المنطقة، ما يبعث على الاعتقاد بأن هذه المقاربة، جاءت رسالة واضحة كي يفهم الجميع بأن واشنطن لها اهتمامات ومصالح ذات أولوية أكثر أهمية في الدائرة الأوسع لاستراتيجيتها الشرق أوسطية والمشهد الجيوسياسي الأوسع في عموم المنطقة.

٥– إن استراتيجية القوة الذكية التي اعتمدتها إدارة الرئيس أوباما في تنفيذ سياستها الخارجية، نادت بحقوق الإنسان والحرية والعدالة للشعوب وحق تقرير المصير. من هنا، كان ينبغي على تلك الإدارة أن تؤسس لعلاقة متوازنة مع العراق نابعة من المصالح المشتركة بين البلدين ووفق سياقات العلاقات القائمة بين الدول ومساراتها الطبيعية عن طريق تقديم المساعدة في تذليل التحديات، لاسيما التحدي الأمني من أجل استكمال شروط نظامه السياسي الديمقراطي بما يعزز إرساء علاقات طبيعية بين البلدين، وبما يجعله يمتلك إرادته وخياراته السياسية في محيطه الإقليمي ليكون قادرًا على أداء دور إيجابي في المعادلة الإقليمية. في مقابل ذلك، كان ينبغي على الحكومة العراقية أن تمسك بإرادتها السياسية وتحترم خياراتها وترسي دعائم سياستها الخارجية، ولا سيما تجاه محيطها الإقليمي وأن تضع كل قوى الإقليم على مسافة واحدة عن طريق عدم التفريط بحقوقها السيادية، كما كان ينبغي عليها التمسك بالمشتركات التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية واستثمار كل المضامين التي جاءت بها الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة، لاسيما تلك المضامين التي من شأنها أن تضع العراق على عتبة الخروج من آثار الاحتلال الأمريكي والانتقال بعد ذلك إلى إرساء علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة ودول الإقليم وبقية دول العالم.

الهوامش والمصادر والمراجع

١- نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية – الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات من العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(٤٧) كانون الثاني ٢٠١١، ص٣٦.

٢- نفسه، ص ص٣٦-٣٧.

٣- عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٥٣)، تموز ٢٠١٢، ص ص٩٨-٩٩.

٤- تايلر برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الأمريكية الكبرى في المنطقة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥.

٥- مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية العراق ما بعد الاحتلال، في مجموعة باحثين: العراق الغزو – الاحتلال– المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٦٣.

٦- عمار حميد ياسين، المصدر السابق، ص١٠٠.

٧- نفسه، ص١٠٠.

٨- أحمد إبراهيم محمود، العراق في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٣، ص ص ٦٤-٦٥.

٩- بول بريمر، عام قضيته في العراق.. النظال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٦٣.

١٠- كوثر عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٥)، ٢٠٠٥، ص ص١٧-١٨.

١١- نعيم العكيلي، العلاقات العراقية الأمريكية، ٢٠٠٧، ينظر الموقع الإلكتروني: www.nabaayahoo.com

١٢- نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص٣٧.

١٣- نفسه، ص٣٧.

١٤- عمار حميد ياسين المصدر السابق، ص١٠٤.

١٥- نفسه، ص ص ١٠٤-١٠٥.

١٦- نفسه، ص١٠٥.

١٧– سليفان سيبيل، أوباما من القوة القاسية إلى القوة الناعمة، في برتران بادي ودوفيك فيدال، ٥٠ فكرة لفهم أوضاع العالم، ترجمة مؤسسة الفكر العربي، بيروت ٢٠١٠، ص ص ٣٤–٣٥.

١٨– مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، ترجمة عمر الأيوبي، ط/١ الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠٧، ص١٥٥.

١٩– إبراهيم أبو خزام، الحرب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بين الحرب والسلام، دار الأهلية للنشر، عمان ١٩٩٩، ص٢٠.

(*) القوة الذكية، مفهوم أطلقتة (هيلاري كلينتون) في السياسة الخارجية يعتمد الآليات البراغماتية والدبلوماسية في التعامل مع إيران وملفها النووي، والتعاطي مع القضية الفلسطينية، وفي إطار تحالفاتها الإقليمية.

(**) جوزيف ناي، ادميرال في سلاح البحرية الأمريكية وشغل منصب نائب وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأسبق (بيل كلينتون)١٩٩٣–٢٠٠٠.

٢٠– بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، سلسلة أوراق الجزيرة (١٨)، مركز الجزيرة، الدوحة ٢٠١٠، ص٨٧.

٢١– عمار حميد ياسين، المصدر السابق، ص١٠٤.

٢٢– ينظر بهذا الصدد: معز سلامه، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كراسات استراتيجية العدد ٢٠٩، القاهرة، مركز الاهرام، ٢٠١٠، ص١٠.

٢٣– نفسه،ص ص١١–١٢.

٢٤– محمد صادق الهاشمي وآخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق سلسلة كتب، العدد ٤٨، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠١١، ص٥٠.

٢٥– نوار محمد ربيع، أثر الأزمة المالية على السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد (٣٦)، الجامعة المستنصرية ٢٠١١ ص٤٢.

٢٦– سيد أمين شبلي، العلاقات الأمريكية – الصينية بين التعاون والمواجهة، الأهرام الإستراتيجي، العدد ١٩١، مركز الأهرام نوفمبر ٢٠١٠، ص ٨٧.

٢٧– معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، وحدة تحليل السياسات، سلسلة تقدير موقف، الدوحة/ قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٤،ص٤.

٢٨– أسامة أبورشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوزان بين الميول الانعزالية وضعوط التدخل الخارجي، سلسله تحليل السياسات، الدوحه المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، يونيو ٢٠١٤،ص٣.

٢٩- أسامة أبو رشيد، المصدر السابق ص٥.

30-Michael knights , Iraq war NI Has Now Begun, Foreign, policy, policy Analysis, The Weshington Institute , June 11,2014.p30.

٣١- Ibid,p 30

٣٢- خالد المعيني، الاحتلال المزدوج.. التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٦١، دبي، مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر ٢٠٠٩ ص٦٦.

٣٣- المصدر نفسه، ص٦٦.

٣٤- رائد الحامد، العراق ما بعد أمريكا.. واقع الانسحاب وصوره المستقبل، مركز بغداد للدراسات، القاهرة، ط/١ ٢٠١٠، ص٨٣.

٣٥- نفسه، ص٤٤.

٣٦- عبد الحميد الغانم، الإستراتيجية الأمريكية الأمنية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٤.

٣٧- Rebert sattoff ,Middle East Policy planning for a second Obama administration , policy Anlysis, The Washington Institute, November,2012P.9.

٣٨- للمزيد من التفاصيل ينظر: Melissa Dalton and Bensahel, Revitalizing the partherzhip :The U.S and Iraq a year after withdraual cente of a New American security policy Brief, December 19,2012,p.3.

٣٩- انظر: نص إتفاقية الإطار على الرابط :/ htt://photos.state.gov /libraries/Iraq/2/6651/U.S-/IRAQ/US-/IRAQ/US-Iraq-Strategic_Framework_Agreement_Ara.pdf.

٤٠- Op-cit

٤١- ينظر: معضلة أوباما العراقية، المصدر السابق، ص٣.

٤٢- s war ,the wall street 'Rand paul, America shouldn't choose in Iraq Journal , June 20,2014 at:http// www. realclearpolities.com /2014/4/06/20 america shouldn 039t choose _sides in lraq 0395_civil_war_334900.html

٤٣- Ibid.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 69 November 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)